13 me Année No. 613

Lundi - 2 - 4 - 1945

# الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الادارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

بدل الاشتراك عن سنة
٨٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى سائر الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الاعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العـــدد ٦١٣ « القاهرة فى يوم الإثنين ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣٦٤ — ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ » السنة الثالثة عشرة

# المذاهب تتقارب

الأستاذ عباس محمود العقاد

من أهم الأنباء التى نقلها إلينا البرق فى الشهر الماضى ذلك النبأ الذى يلخص نظام التوريث والوصية فى البلاد الروسية ، وفحواه أن القوانين الجديدة تبيح لمن يشاء أن يترك ميراثه لمن يشاء ، بعد أن كانت التركات من حق الدولة وحدها إن لم يكن للمتوفى ورثة أو أقارب .

سئلت منذ تقدمت الجيوش الروسية فى الأرض الأوربية : ماذا يكون مصير أوربا أمام الدعوة الشيوعية واحتلال الروس للأقطار التى يحتلونها الآن وقد يحتلونها إلى ما بعد انقضاء الحرب بسنوات ؟ فقلت : إن الروسيا لن تكون شيوعية ماركسية فى ذلك الحين ، لأنها ستقترب من النظم الاشتراكية المعتدلة ، ثم تقترب من النظم الديمقراطية ، وسيكون للديمقراطية حظ السبق إلى التطور السريع فى مسائل الثروة والتأمين الاجتماعى ، فتحل المشكلات التى عجزت الماركسية عن حلها بعد ربع قرن من التجارب والمحاولات ، فإن لم توفق الديمقراطية إلى الحل الحاسم فى جميع هذه المشكلات فهى موفقة لا محالة فى الابتداء الذى يكفل لها حسن الانتهاء أو حسن التقدم والاطراد فى الطريق .

وقد يقتضى الأمر بضع سنوات قبل أن تصطبغ الماركسية بالصبغة الأخيرة التى تقربها من الديمقراطية ، فلا نقول إن الماركسية اليوم قد تغيرت كل التغير ولا أنها قد رجعت فى مسألة الطبقات عن القواعد التى قام عليها المذهب منذ أعلنه دعاته فى القرن الماضى ، ولكنا نقول إنها شرعت فى النقلة التى لا رجوع فيها ، وإن المسألة بعد ذلك مسألة الوقت والمناسبات .

والذى تغير حتى الساعة من أصول الدعوة الماركسية غير قليل فأول عوارض التغير هو العدول عن نشر الدعوة فى العالم والاكتفاء بالتجارب الميسورة فى البلاد الروسية وما جاورها ، وقد كان هذا مبعث الاختلاف الشديد بين الزعيمين الكبيرين تروتسكى وستالين .

وجاءت بعد ذلك عوارض أخرى لم تكن تدور للنين — فضلاً عن كارل ماركس — فى حساب . فاعترفت الحكومة السوفيتية بالكنيسة وبعض النظم الدينية ، ثم اعترفت بالوطنية التى كانت تعتبر فى عرف كارل ماركس وأصحابه بقية من بقايا

رأس المال ، ولجأ الزعماء إلى إثارة النخوة فى صدور الشعب بتسمية الحرب الحاضرة « حرباً وطنية » وإحياء التراث الوطنى فى الأغانى والمواكب والمسرحيات .

وعمد ديوان التعليم إلى التفرقة بين الجنسين فى المدارس الابتدائية والثانوية ، مع حرص الماركسيين على إعلان المماثلة التامة بين الرجال والنساء فى جميع الأعمال وجميع الكفاءات .

وقد سلم ولاة الأمر الروسيون فى الملكية الصغيرة وسلموا فى تفاوت الدرجات وتفاوت الأنصبة على حسب اختلاف الأعمال ، وسلموا فى معاملة الصناعات الفردية بغير النظام الذى يعامل به الأجراء فى المصانع الكبيرة ، ونشأت عندهم طبقات ممتازة فى المعيشة تبعاً لامتيازها فى الوظائف المدنية أو العسكرية .

وكل هذا والروسيا بمعزل عن العالم يتخيل أبناؤها أن الإصلاح فى ظل الديمقراطية مستحيل ، وأن إنصاف العمال مع قيام رأس المال ضرب من الأساطير ، فإذا ارتفعت الحواجز غداً وأبيح للروسيين السفر إلى أنحاء العالم وأبيح للأجانب السفر إلى روسيا فلا بد من تبدل الأحوال فى أمد قصير ، ولا بد من تغير النظر إلى حقائق الأمور . فإن الشيوعى الذى يعلم يومئذ أن الأمور تنصلح فى ظل الحكم الديمقراطى ، وأن العمال ينالون من خيرات الدنيا فى البلاد الأخرى فوق ما ينالونه فى الجمهوريات التى تسمى بجمهوريات العمال لن يثبتوا على توجسهم من الديمقراطية ولا يأسهم من صلاح الأمور على يديها ، ولن يثبتوا على تعصبهم للشيوعية ، ولا حصر الخير كل الخير فى دعوتها ؛ ولا سيما بعد التوسع فى تطبيق مذاهب التأمين الاجتماعى وإنصاف العاطلين والعجزة والشيوخ ، وشعور الروسيين حكومة وشعباً بضرورة التعاون بينهم وبين سائر الحكومات والشعوب .

والأرجح عندنا أن سياسة العزلة الروسية لن تدوم بعد الحرب بزمن طويل ، ونعنى بسياسة العزلة تصعيب السفر على الروسيين وتصعيب الدخول إلى الأرض الروسية على الأجانب ، فإن قيام هذه العزلة لا يتاح لمن يريده بعد تشابك المصالح وتواتر الأخبار والعلاقات من هنا وهناك ، وبعد احتياج الساسة الروس إلى بسط قضاياهم السياسية ، وتحصيل المواد الصناعية والسلع التجارية التى لا يستغنون عن توريدها والمبادلة عليها وعقد الصفقات الطويلة أو القصيرة بشأنها ، وربما أحس هؤلاء الساسة قبل غيرهم بضرورة التيسير فى مسألة السفر من بلادهم والسفر إليها ، لأنهم يأمنون بذلك معارضة المكرين لكل تغيير فى الأساليب الماركسية إذا وجب أن يغيروها ويقتربوا بعض الاقتراب من النظم الديمقراطية ، فإنما يصعب الخروج على قواعد كارل ماركس لمن يجهل أعمال الإصلاح وأحوال العمال فى البلاد الديمقراطية ويمتنع عليه أن يعقد المقارنة بينها وبين أعمال الإصلاح وأحوال العمال فى الجمهوريات السوفيتية ، فإذا تيسرت هذه المقارنة للمتعصبين المتعنتين لم تقم الحوائل الحاسمة دون التغيير درجة بعد درجة ، ومرحلة بعد مرحلة حتى يتم التقارب والتوفيق بين أطراف المذهبين ، أو بين أطراف المذاهب التى تتناول مسائل الإصلاح ومشكلات الاجتماع .

وقد كان من قوانين العدل الفروغ منها عند الماركسيين أن تحرم الوراثة كما تحرم الملكية . ولكن تحريم الوراثة فيما نرى أدنى إلى الظلم والمفارقة من تحريم الملكية حيث كانت فى المال أو العقار ، لأن الحكومات والقوانين لن تمنع الإنسان أن يرث عن أبيه أمراضه وعيوبه وسوء العلاقة بينه وبين غيره ، فليس من حقها أن تمنعه ميراث الخير الذى يصل إليه لو تقطع الصلة بينه وبين مساعى أبيه ، وإذا كان للمجتمع حق فى ميراث الفرد الغنى فليس للمجتمع أن يجهل حق بنيه وبناته وأقرب الناس إليه .

فاليوم يرجع الشيوعيون إلى الاعتراف بالميراث والتوصية بعد الاعتراف بالملكية الصغيرة مدى الحياة ، وإذا كانت الأملاك المنتجة للثروة لا تزال فى الجمهوريات السوفيتية مستثناة من حيازة الأفراد فالديمقراطية نفسها لا تمنع استيلاء الدولة على هذه الأملاك ، ولا تمنع مشاركة المجتمع فى التركات الكبيرة بحصة تربى على حصص الأبناء والأقربين .

ثم إن الملكية الصغيرة فى الجمهوريات السوفيتية تخالف

الملكية الصغيرة فى الأمم الديمقراطية ، لأنها هناك أشبه بالحكر الذى يستغل بإشراف الدولة ولا يجوز لمن يستغله أن يتصرف فيه بالبيع أو الهبة أو التأجير ، ولكنه ـ كائناً ما كان ـ أقرب إلى الديمقراطية منه إلى الماركسية فى أساسها . فهو قد تجاوز منتصف الطريق فى اتجاه الديمقراطية ، ولا سيما بعد تسويغ التوصية والميراث .

وليست الشيوعية وحدها بالمذهب الذى يقترب فى إبان الحرب ـ وبعد الحرب ـ من المذاهب الاجتماعية على اختلافها .

فإن الديمقراطية مثلها تقترب من ناحية إلى الاشتراكية كما تقترب من ناحية أخرى إلى النازية أو الدكتاتورية . وإنها لمضطرة لا محالة إلى العدول عن خطة الحيادة والإغضاء فى معاملة الخارجين على مبادئ الحرية الفردية والحرية القومية ، ومضطرة لا محالة إلى العدول عن خطة الحيدة التامة ـ من قبل الحكومة ـ فى الرقابة على شؤون الثروة ومسائل الأرزاق ، ومضطرة لا محالة إلى اختصار « الإجراءات » الشكلية التى كانت تعوق حركة العمل فى الحكومات البرلمانية ، وهى اليوم بما تفرض من الضرائب على التركات وعلى الأرباح المفرطة والمرافق العامة أصح اشتراكية من مذاهب الاشتراكيين ، لأنها تشارك الأفراد فى أملاكهم الخاصة وغلات تلك الأملاك وتنقلها إلى المفتقرين إليها ، على سنة الدعاة الشيوعيين الذى جعلوا شعارهم : « من كل حسب ما يستطيع ، ولكل حسب ما يحتاج إليه » .

إلا أن الفرق بين الديمقراطية والشيوعية فى هذه الحالة أن الديمقراطية تدع الفرد مستطيعاً لجمع الثروة حتى يؤخذ منه العون الاجتماعى على حسب ما يستطيع ، أما الشيوعية فقد سلبت الفرد نخوة المنافسة وحمية الطموح إلى التفوق ، وتركت له شيئاً واحداً وهو أن ينتظر المدد من المجتمع على حسب الحاجة إليه .

ومن ثم لا يبقى بعد الحرب مذهب اجتماعى واحد كما كان قبلها أو كما أراد دعاته أن يبقى ، وإنما تتقارب مع الزمن حتى تخلص منها مذهب واحد جامع لمحاسنها معتبر بمساوئها ، والديمقراطية هى المذهب الغالب عليها فى النهاية لأنها هى المذهب الذى لا يصطدم فى أساسه بموانع التطور والاقتباس ، فالشيوعية التى تبيح الملكية وتبيح الميراث تناقض أساس المذهب الذى قامت عليه ، والدكتاتورية التى تنكر على الزعيم قداسته تناقض أساسها وتنتزع حجتها فى محاربة الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية التى تحد الملكية على سنة المساواة ، أو تزيد فى سلطان الوزير المقيد برقابة النواب والناخبين لا تزال ديمقراطية فى الصميم ولا تنقض مبدأ من المبادئ التى تقوم عليها الحرية الفردية ، وتعاون الأمة ذلك التعاون الذى يشمل الطوائف والأفراد .

ما من حركة إنسانية هى شر محض من مبتدئها إلى منتهاها ، حتى الحرب العالمية وما أشنعها وأنساها .

فلعل هذا التصالح بين المذاهب التى تسعى إلى خدمة الإنسان هى ثمرة الخصومة التى تسفك فيها دماء بنى الإنسان ، ولن يزال الارتقاء غنيمة غالية الثمن فى تاريخ أبناء آدم وحواء .

**عباس محمود العقاد**


## إعلان

### وزارة الزراعة

تقبل العطاءات بإدارة المخازن والمشتريات بالدقى لغاية ظهر يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ عن أعمال الترميمات السنوية لعام ٤٥ـ١٩٤٦ لكل من منطقتى (١) سخا ومحلة موسى (٢) السرو وثمن القائمة لكل منطقة جنيه واحد بخلاف ٣٠ مليما أجرة البريد . ٣٣١٣ .